مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2023، 11(1)، 120-138

تأثير التدريب والبيئة الاقتصادية الكلية على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة

The effect of training and the macroeconomic environment on the business discontinuation rate in startups

نزار دويكات [1*]

Nizar Dwaikat [1*]

[1] كلية دراسات الأعمال، الجامعة العربية المفتوحة، رام الله، فلسطين

[1] Faculty of Business Studies, Arab Open University, Ramallah, Palestine

تاريخ الإستلام: 2022/06/15 تاريخ القبول: 2022/10/17 تاريخ النشر: 2023/03/30

المستخلص: هدفت هذه الدراسة لفحص تأثير التدريب وعوامل الاقتصاد الكلي مثل: سعر الفائدة ومعدل نمو الاقتصاد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معدل توقف الأعمال التجارية على عينة مكونة من 54 دولة، التي يتضمنها تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال لعام 2017. من أجل تحقيق ذلك استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات البحث. كشفت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن متغيرات الاقتصاد الكلي وهي معدل سعر الفائدة، والنمو الاقتصادي لهما التأثير الأكثر أهمية في مستوى وقف العمل. حيث بينت نتائج تحليل الانحدار أن معدل سعر الفائدة يؤثر إيجابيا على وقف العمل وهو ذو دلالة إحصائية، وكذلك معدل النمو الاقتصادي يؤثر سلبيا في وقف العمل، وهو ذو دلالة إحصائية. من ناحية أخرى أيضا أشارت نتائج الدراسة أن التدريب يؤثر سلبيا على معدل توقف العمل، وهو ذو دلالة إحصائية. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالتدريب لأصحاب الشركات الناشئة وكذلك الأخذ بعين الاعتبار البيئة الكلية للاقتصاد. بحيث إنه كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي والتدريب على ريادة الأعمال في بلد ما، انخفض مستوى التوقف عن العمل. بمعنى آخر، ستشهد البلدان التي تتمتع بمستويات أعلى من التدريب على ريادة الأعمال، والنمو الاقتصادي، المزيد من المشاريع التي تتحول من مرحلة الشركات الناشئة إلى مرحلة الاستقرار. سيتعين على صانعي القرار تنمية اقتصاداتهم واعتماد برامج تدريبية متخصصة التي شأنها أن تساعد رواد الأعمال على اكتساب المهارات التي يحتاجونها لضمان انتقال أقوى من الشركات الناشئة إلى الشركات المستقرة.

الكلمات المفتاحية: توقف عن العمل، التدريب، سعر الفائدة ، معدل النمو الاقتصادي، الشركات الناشئة.

Abstract : This study aimed to examine the effect of training of entrepreneurial and macroeconomic factors such as interest rate ،economic growth rate and GDP per capita on the rate of business discontinuation on sample of 54 countries included in the 2017 Global Entrepreneurship Monitor report. The results revealed that macroeconomic variables, mainly the rate of interest ،and economic growth are the most important variables impact on the rate of discontinuation business ،and not per capita GDP. The results indicated that the rate of interest positively affects the discontinuation business and statistically significant, while the rate of economic growth negatively affects the discontinuation business and statistically significant. The results also indicated that the training negatively affects the rate of the discontinuation business and it statistically significant. The explanation is that the higher of economic growth rate and entrepreneurial training in a country ،the lower the level of discontinuation business. In other words ،countries with higher levels of entrepreneurial training ،economic growth ،and a lower

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: nizar.dwaikat@aou.edu.ps

interest rate on borrowing will see more enterprise turning from startups stage into existent phase. Decision makers will have to grow their economies and adopt specialized training programs that will help entrepreneurs acquire the skills they need to ensure a stronger transition from startups to existent ones.

Keywords: Discontinuation ،Interest Rate ،Training ،Economic Growth Rate, Startups.

المقدمة:

مساهمة المشاريع في النمو الاقتصادي طويل الأجل يتطلب البقاء على قيد الحياة لأكثر من مرحلة بدءا الأعمال التجارية (startups stage). بالتالي تتطلب تلك المساهمة الاقتصادية أن تنمو الشركات إلى مستوى يمكنها من المساهمة بخلق فرص العمل والدخل والنمو الاقتصادي (Global Entrepreneurship Monitor,2017)، هذا يعني أن المزيد من الشركات الناشئة تحتاج إلى الانتقال إلى الشركات القائمة المستقرة (Williams, 2009). بمعنى آخر وضع سياسات وإجراءات للحد من معدل توقف العمل في المشاريع الاقتصادية في بيئة الأعمال. لذا يجب تقليل عدد الشركات المبتدئة التي تتوقف عن العمل. أظهرت دراسة استقصائية للبيانات المتعلقة بمعدل التوقف عن العمل للشركات الناشئة التي يتضمنها تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال، التي أجريت على عينة دولية أن السبب الرئيس للتوقف عن العمل (discontinuation rate) هو أن الشركات أصبحت غير مربحة (Global Entrepreneurship Monitor,2017). في الواقع، يبرز هذا العامل الرئيس الذي ينتج عنه توقف العمل الحاجة إلى تدريب إداري أقوى من أجل تصميم استراتيجيات يمكن أن تؤدي إلى تحسين الربحية والبقاء طويل الأجل للشركات. لقد أدرك الباحثون أهمية التعليم والتدريب في تحريك الشركات الناشئة من مراحلها الناشئة في دورة حياتها التنموية لتصبح راسخة تسهم في التوظيف والنمو الاقتصادي ((Kirby,2004;Parker & Van Pragg,2006. الذي يتطلب مشاركة كل من القطاعين العام والخاص في التعليم والتدريب للشركات من أجل مساعدتهم للانتقال من مرحلة الشركات الناشئة إلى مرحلة الشركات الأكثر رسوخاً، وتقديم مساهمة أقوى في النمو الاقتصادي والتنمية (Kirby,2004). على الرغم من الاعتراف بأن هناك حاجة إلى إدارة أفضل للشركات لتوليد المزيد من الربحية من أجل تقليل التوقف عن العمل، هناك القليل من العمل العلمي التجريبي حول كيفية تأثير التدريب على تنظيم المشاريع على مستوى وقف العمل. والسؤال المهم الذي لا يزال دون إجابة بأي طريقة علمية هو: ما تأثير التدريب على تنظيم المشاريع على معدل وقف العمل؟

يجادل أصحاب الاختصاص والباحثون في هذا المجال بأن التعليم والتدريب مهمان لنقل الشركات من مراحلها الناشئة لتصبح مؤسسات أكثر رسوخاً، إلا أنه لا يزال من غير الواضح إذا كان التدريب على تنظيم المشاريع يؤثر فعلياً على معدل توقف الشركات عن العمل. يجادل بعض الباحثين بأن التدريب لا سيما الرسمي مثل الدرجات التعليمية يمكن أن يخفف أو قد يمنع الإبداع والابتكار اللذين يعدان حاسمين للانتقال من الشركات الناشئة إلى الشركات القائمة (Willaim,2012)، هذا التناقض يجعل من المهم إجراء اختبار رسمي للعلاقة بين التدريب على تنظيم المشاريع ومعدل التوقف عن العمل. في الواقع تختبر الورقة الفرضية المتمثلة في عدم وجود تأثير للتدريب في تنظيم المشاريع، والظروف الاقتصادية الكلية الخارجية على معدل التوقف العمل لشركات الناشئة. بالتالي، النتائج المستخلصة من هذه الورقة مفيدة لواضعي السياسات العامة؛ حيث يتم اطلاعهم بشكل أفضل على نتائجها ليكون بإمكانهم تحديد حاجتهم لتصميم برامج تدريبية لنقل الشركات من مرحلة الشركات الناشئة إلى مرحلة الشركات المستقرة، لتصبح مؤسسات أكثر رسوخا. كما توسع النتائج الأدبيات التي تتناول التدريب ووقف الأعمال، وهذا الجزء مفقود في الأبحاث السابقة. من أجل اختبار فرضية البحث والإجابة عن السؤال، تم تنظيم الجزء المتبقي من الورقة على النحو الآتي: قدم القسم الآتي مراجعة للأدبيات الموجودة التي تبحث في العلاقة بين التدريب ونجاح الأعمال وفشلها. هذه الأدبيات توضح العلاقة بين التدريب ومعدل التوقف. بعد مراجعة الأدبيات وتطوير فرضية البحث، ناقشت الورقة الطريقة الإجرائية للبحث وقدمت نتائج تحليل البيانات والاستنتاجات والتوصيات.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى فحص تأثير التدريب والبيئة الاقتصادية الكلية (سعر الفائدة، نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو الاقتصاد) على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال.

مشكلة الدراسة:

الشركات الناشئة هي شركات صغيرة يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً بالنمو الاقتصادي، هذه الشركات تعد بمنزلة مراكز للابتكار، وتسهم بخلق الوظائف مما يعني المزيد من فرص العمل، والمزيد من التوظيف يعني تحسين الاقتصاد؛ لذا الشركات الناشئة لها تأثير مباشر على الاقتصاد. ولكي تعلب هذا الدور لا بد لهذه الشركات الانتقال من مرحلة الشركات الناشئة إلى مرحلة الشركات الأكثر رسوخاً، أي تقليل عدد الشركات المبتدئة التي تتوقف عن العمل. يجادل كثير من المختصين والباحثين أن السبب الرئيس للتوقف عن العمل (discontinuation rate) هو أن الشركات أصبحت غير مربحة (Willaim,2012). وكذلك يشر هؤلاء إلى أن العامل الرئيس الذي ينتج عنه توقف العمل الحاجة ونقص الخبرات الإدارية حول تنظيم تلك المشاريع وإدارتها. بالتالي هذا يبرز الحاجة إلى تدريب إداري أقوى من أجل تصميم استراتيجيات يمكن أن تؤدي إلى تحسين الربحية والبقاء طويل الأجل للشركات. كما أشار Kirby (2004) إلى أهمية التعليم والتدريب وكذلك الظروف الاقتصادية في تحريك الشركات الناشئة من مراحلها الناشئة في دورة حياتها التنموية لتصبح راسخة تسهم في التوظيف والنمو الاقتصادي. لذا تسعى الدراسة الحالي إلى الإجابة عن السؤال الآتي: ما تأثير التدريب والبيئة الاقتصادية الكلية (سعر الفائدة، نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو الاقتصاد) على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال؟

أسئلة الدراسة:

1. ما تأثير التدريب على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال؟
2. ما تأثير البيئة الاقتصادية الكلية (سعر الفائدة، نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو الاقتصاد) على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال.

الأدبيات السّابقة وتطوير الفرضيّات:

1. التدريب وتوقف الأعمال

أصبح التدريب قضية مهمة للغاية بالنسبة لمعظم رجال الأعمال. يتضح هذا من خلال ارتفاع عدد كليات إدارة الأعمال على مدى الثلاثين عاما الماضية، ومؤخراً ارتفاع عدد برامج ريادة الأعمال في الجامعات(University, 2014). في الواقع ظل الباحثون والأكاديميون يولون اهتماماً كبيراً لارتفاع مستوى ريادة الأعمال وكليات إدارة الأعمال وبدأوا في تحليل مساهمتهم في نمو ريادة الأعمال وبذلك النمو والتحول الاقتصادي(Katz, 2003; Kirby, 2004; Walter & Dohse, 2009). في حين أنه من المعترف به عموماً أن التدريب مهم للشركات للنمو والبقاء على قيد الحياة، فإنه ليس من الواضح دائماً إذا كان التدريب يعزز من عمر الشركة أم ينقصه. فما زال النقاش في هذا المجال مفتوحاً على مصراعيه(Gendron, 2004). هذا البحث سوف يسهم في هذا المجال (الاختبار التجريبي) إذا كان التدريب يؤثر على معدل التوقف عن العمل أم لا.

تؤكد نتائج الدراسات التجريبية أن للتدريب أثرا على نجاح المشاريع الصغيرة واستمرارها وأدائها، فعلى سبيل المثال بالأردن (Magableh, Kharabsheh, & Al-Zubi, 2011) فحصوا محددات التدريب وتأثيره على الشركات الصغيرة والمتوسطة، أشارت نتائج الدراسة إلى أن للتدريب تأثيراً إيجابياً على أداء الشركات (الأرباح والإيرادات ونمو العمالة)

الصغيرة الحجم والمتوسطة. وأيضا(Mehralizadeh & Sajady, 2005) درس العوامل المتعلقة بنجاح رجال الأعمال الرياديين في الشركات الصناعية الصغيرة الإيرانية وفشلهم، مع التركيز على مستوى التعليم والتدريب. وتوصل الباحثان أن، القضايا الآتية - من وجهة نظر رواد الأعمال الفاشلين- لها آثار مهمة على أدائهم الضعيف وفشل أعمالهم: ضعف إدارة المهارات الفنية، والقضايا المالية، وتخطيط أعمالهم وتنظيمها، والقضايا الاقتصادية، والقضايا غير الرسمية، وضعف إدارة المهارات المفاهيمية، ومهارات العاملين، والتعليم والتدريب المنخفض، وضعف العلاقة الإنسانية. بينما من وجهة نظر رواد الأعمال الناجحين، كانت القضايا الآتية لها آثار مهمة على أدائهم العالي في أعمالهم: إدارة المهارات التقنية المناسبة، واختيار الموظفين المناسبين ذوي المهارات ذات الصلة، والتعليم وإيلاء مزيد من الاهتمام لتدريب الموظفين، وتطبيق المهارات الإدارية المفاهيمية، والقضايا المالية، وتعريف الوضع الاقتصادي، والتخطيط وتنظيم أعمالهم والقضايا غير الرسمية. أما (Njoroge & Gathungu, 2013) فقد خلصا في دراستهما إلى أن قلة التدريب على الإدارة المالية والاستراتيجية والتسويق سيعني أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لن تنمو بعد المرحلة الأولى من ثم تطوير المشاريع إلى مراحل أخرى، وبذلك سوف تفشل في نهاية المطاف خلال السنوات الخمس الأولى من وجودها. وفي نفس السياق أظهرت نتائج دراسة إسبانية أن للتدريب الجامعي على الأعمال في مشاريع الاتصالات والصحافة التجارية آثارا إيجابية بشكل عام لرواد الصحافة والاتصال الإسبان الذين تلقوا تدريبات جامعية في مجال إنشاء الأعمال وإدارتها. وكذلك على جوانب محددة من المشاريع الريادية، مثل التنظيم، وخطة العمل، التسويق، والابتكار، والجوانب الاجتماعية. وأيضا التدريب يدعم إنشاء شركات جديدة، وتطوير الشركات القائمة. و كما أوصت الدراسة بأهمية تزويد هذا النوع من التعليم بنهج عملي أكثر حداثة بحيث يربط عالم الأعمال بالجامعة(Aceituno-Aceituno, Casero-Ripollés, Escudero-Garzás, & Bousoño-Calzón, 2018). العديد من واضعي السياسات في القطاعين العام والخاص يرون أن الاستثمار في التدريب والتعليم أمر حاسم لنجاح إدارة الشركات، وهذا واضح من خلال دعمهم لزيادة التدريب في ريادة الأعمال والعروض التعليمية الأخرى لتدريب رجال الأعمال. فالتعليم والتدريب مهمان في مساعدة شركات الريادة على إيجاد الفرص واستغلالها (Shane, 2000). مع ذلك ليس من الواضح دائماً إذا كان يجب تقديم التدريب بشكل رسمي أو غير رسمي.

لا يزال الباحثون الذين ينظرون إلى كيفية تأثير التدريب على أداء الأعمال منقسمين حول إذا كان يمكن تنظيم ريادة الأعمال بطريقة رسمية أم لا؟ (Gendron, 2004; Gorman, Hanlon, & King, 1997). على الرغم من أن التعليم والتدريب يساعدان في نقل المعرفة بمجال ريادة الأعمال، إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف يؤثر التدريب والتعليم على ريادة الأعمال. في الواقع إلى جانب التدريب والتعليم الجامعي، لا تزال هناك بيئة كبيرة غير جامعية يعمل فيها رجل الأعمال، تساعد في ريادة الأعمال، ونجاح الشركة (Walter & Dohse, 2009).

مما لا شك فيه أن (Edelman, Manolova, & Brush, 2008) أثاروا مسألة أهمية التدريب في الممارسة الفعلية، كما أشاروا في دراستهم إلى وجود فجوة بالفعل بين ما يتم تدريسه حول ريادة الأعمال وما يحدث بالفعل على أرض الواقع. بمعنى آخر لا يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات العميل دائماً في الدورات التدريبية حول ريادة الأعمال والشركات الناشئة. ومن الأهمية بمكان أن باحثين آخرين أظهرا عدم ارتياحهم للتدريب الذي تقدمه كليات إدارة الأعمال من أجل تحسين الأعمال ونموها ونجاحها. في هذا السياق ذكر (Solomon,1989) أن التدريب الذي تقدمه كليات إدارة الأعمال في مجال ريادة الأعمال يميل إلى تعليم الطلاب كيف يصبحون موظفين في امتلاك أعمال ناجحة. علاوة على ذلك (Kirby,2004) أشار إلى أنه مع وجود عدد كبير من البرامج التي ظهرت في مجال ريادة الأعمال والتدريب التعليمي للشركات، لا يزال هناك خلط فيما يجب التركيز عليه. يبدو أن معظم هذه البرامج تساوي بين ريادة الأعمال وإدارة الأعمال، وبذلك تعلم الأشخاص كيفية تنظيم المشاريع بدلاً من تعليمهم ريادة الأعمال. بمعنى أن الدورات والتدريب ليست موجهة نحو تطوير مهارات رجل أعمال وخصائصهم مثل الإبداع، واتخاذ المخاطر... إلخ. وبدلاً من ذلك تعلمهم الدورات معلومات عامة عن ريادة الأعمال. وفقاً (Sandri, 2016) إن تعليم ريادة الأعمال يهدف إلى تطوير عقلية المتعلم في التخصصات المتعددة، مثل: التعرف على الفرص ومهارات حل المشكلات التي تعزز الشركات الناشئة، وإدارة المشاريع التجارية. ذلك يتوافق مع نتائج دراسة (Njoroge & Gathungu, 2013) حول تأثير التدريب في ريادة الأعمال و تطوير

ريادة الأعمال في كينيا، التي كشفت أن رجال الأعمال كانوا قادرين على القيام بمسك الدفاتر اليومية البسيط للمعاملات التجارية، لكنهم لم يتمكنوا من معالجة البيانات المالية المعقدة، لذلك أوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة - من خلال وزارة التجارة - بصياغة برامج تدريبية وتنفيذها تهدف إلى تزويد أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة بمهارات تنظيم المشاريع. في جنوب إفريقيا أيضا (Dladla & Mutambara, 2018) درس أثر التدخلات التدريبية المقدمة للشركات الصغيرة من خلال برنامج الأشغال العامة الموسع، حيث أظهرت النتائج أن للتدخلات التدريبية تأثيراً إيجابياً، وحقق البرنامج أهدافه المقصودة المتمثلة في تعزيز مهارات إدارة الأعمال للمشاركين.

الباحثون يؤكدون أن تعليم الريادة والتدريب مهمان لعدة أسباب، فيرى بعض العلماء أنه من المهم توليد أفكار تجارية وتأكيد إذا كانت هذه الأفكار جديدة وقيمة أم لا. علاوة على ذلك يوفر التعليم والتدريب لأصحاب المشاريع المعرفة حول كيفية تقديم أفكار العمل إلى السوق واستخلاص القيمة من هذه الأفكار بشكل أفضل من المنافسين، في الواقع المشاركة في الدورات التدريبية تساعد هذه العملية؛ حيث يتمكن الطلاب من تبادل المعرفة والخبرات، وبذلك المساهمة في نشر المعرفة حول أفضل الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح العمل. أظهرت الدراسات التجريبية أن هناك علاقة إيجابية بين التدريب في ريادة الأعمال ونوايا ريادة الأعمال.(Peterman & Kennedy, 2003) هذا ما أكدته نتائج دراسة (Saleh, 2014) حول إدراك الطلبة اللبنانيين لريادة الأعمال خياراً مهنياً، حيث أشارت إلى أن مستوى التعليم يوثر في إدراك الطلبة لريادة الأعمال خياراً مهنياً وخاصة لدى طلاب الماجستير. وأن هناك أيضا إدراك عام لدى الطلبة اللبنانيين لميزاتهم في ريادة الأعمال وفق الأولويات الآتية: الدافع نحو الثروة، والاستقلالية، الإنجاز، القدرة على التكيف، الابتكار، الثقة بالنفس، المخاطرة، التوجه الاستباقي في العمل. وذلك مع نوايا ريادة الأعمال أعلى، من المتوقع أن يزداد طول عمر الشركة؛ لأنه سيكون هناك مستويات أكبر من الإبداع والابتكار من أصحاب الشركة، وتعد أساليب التعلم مهمة أيضاً؛ لأنها ستؤثر على نتائج التعليم والتدريب (Yar, Wennberg, & Berglund, 2008). لذلك وبناءً على العلاقة المذكورة أعلاه تفترض الدراسة ما يلي:

الفرضية الاولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدريب على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال.

2. البيئة الاقتصادية الكلية وتوقف الأعمال

2.1. سعر الفائدة وتوقف الأعمال

يعد نقل المعرفة بواسطة التدريب والتعليم مهماً لاستمرار الأعمال وأيضاً لتحديد فرص السوق الدولية لتحسين أداء الأعمال، ولكن هناك بعض العوامل في البيئة الخارجية للشركة خصوصا البيئة الاقتصادية التي قد تؤثر على معدل توقف الشركة عن العمل. هذا صحيح بشكل خاص عندما تكون بيئة الأعمال التمكينية التي تعمل فيها الشركة غير معقدة (Miocevic & Crnjak-Karanovic, 2012). بعض أهم المتغيرات الاقتصادية هي معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي ومستوى الدخل المتاح (دخل الفرد) للأسر في المجتمع، لا تخضع هذه المتغيرات لسيطرة الشركة، ولكنها يمكن أن تؤثر إذا كانت الشركة ما زالت مفتوحة أو مغلقة، بصرف النظر عن مستوى التدريب والتعليم الذي يمتلكه أصحاب هذه الشركات. في البيئة الخارجية يعد مستوى سعر الفائدة الذي تدفعه الشركات على الأموال المقترضة حاسماً في تحديد إذا كان يمكنها البقاء على قيد الحياة أم لا.

تقترح النظرية الاقتصادية أنه كلما ارتفع سعر الفائدة (الحقيقي أو الاسمي)، زادت تكلفة الأموال المقترضة مما يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية (Mankiw, 2009)، وبذلك يمكن أن يؤثر سلباً في طول عمر الشركة. هذا ما أكدته دراسة تجريبية بنيجيريا حول محددات أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث كشفت النتائج أنه على المدى القصير والطويل، كان لمعدل الفائدة تأثير سلبي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه وجد أن المحددات الأخرى مثل الإنفاق الحكومي وعدم الاستقرار السياسي ومستوى التعليم كان لها تأثير ضئيل خلال فترة الدراسة. و خلصت الدراسة إلى أن المحافظة على سعر فائدة منخفض سيساعد بلا شك على تعزيز أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة (Isyaku Abdullahi & Sulaiman, 2015). وفي ذات السياق تشير نتائج دراسة البيئة الاقتصادية

(سعر الفائدة، وضريبة الدخل) وتطوير المشاريع في نيجيريا من قبل (Jayeola, Olawale, & Adewumi, 2018) إلى أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين سعر الفائدة وتطوير المشاريع في نيجيريا، وأيضاً هناك علاقة مهمة وإيجابية بين ضريبة الدخل وتطوير المشاريع، لذا خلصت الدراسة إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة أمر بالغ الأهمية لتطوير المشاريع في نيجيريا. في الواقع هذا المتغير أي سعر الفائدة أكثر أهمية في بيئات البلدان النامية حيث معدل الفائدة على الأموال المقترضة مرتفع بشكل عام، لذا يصبح هذا المتغير محدداً مهماً إذا كانت الشركة تواصل عملها أم لا. بينما في الاقتصادات الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، يكون معدل الفائدة عموماً منخفضا وبذلك قد لا يصبح هذا المتغير محدداً مهماً إذا كانت الشركة تواصل عملها أم لا (William,2012). جوهريا سوف يساعد هذا السياق في تحديد إذا كان سعر الفائدة بالفعل متغيراً حاسماً في تحديد معدل التوقف عن العمل أم لا. كما أن المتغيرات المهمة الأخرى التي سوف يتم دراستها بشكل عام في دورة توقف العمل للشركات الناشئة هي؛ مستوى دخل الفرد ومعدل نمو الناتج في البلاد. لذلك وبناءً على العلاقة المذكورة أعلاه تفترض الدراسة ما يلي:

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال.

2.2. النمو الاقتصادي وتوقف الأعمال

مع زيادة الأنشطة التجارية، من المتوقع أن احتمالية توقف الشركة يكون أقل. أيضاً مع زيادة نمو الإنتاج أو النمو الاقتصادي، من المتوقع أن يكون نصيب الفرد من الدخل أعلى أيضاً، لذا مع الاقتصاد المتنامي ستكون هناك المزيد من الفرص للشركات، وبذلك فإن معدل التوقف عن العمل يكون أبطأ. بمعنى آخر من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين نمو الاقتصاد ونجاح الأعمال، أي إنه مع توسع الاقتصاد، من المتوقع أن تظل المزيد من الشركات مفتوحة (William,2012). ومن المتوقع أيضاً ظهور المزيد من الشركات الجديدة نتيجة للتوسع الاقتصادي. ويؤدي التوسع إلى المزيد من الفرص التجارية ويمكن لرجال الأعمال تنويع عملياتهم من أجل تحقيق أهداف الشركة. حيث يتعين على صانعي السياسة أن يُنَمّوا اقتصاداتهم إذا أرادوا ضمان انتقال أقوى للشركات من مرحلة البداية إلى مرحلة الاستقرار. لذلك وبناءً على العلاقة المذكورة أعلاه تفترض الدراسة ما يلي:

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنمو الاقتصاد على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال.

2.3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوقف الأعمال

كلما ارتفع مستوى دخل الفرد، زادت القوة الشرائية للناس، مع ثبات العوامل الأخرى، وزاد إنفاقهم على استهلاك المنتجات التي تقدمها الشركات.(Frank & Bernanke, 2004) تشير نتائج تحليل تأثير التدريب على تنظيم المشاريع وعوامل الاقتصاد الكلي الخارجية مثل سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي ودخل الفرد على معدل وقف الأعمال التجارية على عينة من40 دولة من قبل (William,2012) إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي خصوصا مستوى دخل الفرد هو الذي له التأثير الأكثر أهمية في مستوى وقف العمل وليس التدريب؛ وتفسير ذلك أنه كلما ارتفع مستوى دخل الفرد في بلد ما، انخفض مستوى وقف العمل، بمعنى آخر ستشهد البلدان التي تتمتع بمستويات أعلى من الدخل المتاح مزيداً من الشركات الناشئة تتحول إلى عمليات قائمة. الآثار المترتبة على السياسات من هذه النتائج واضحة؛ حيث يتعين على صانعي السياسة أن يُنَمّوا اقتصاداتهم من أجل تحسين مستوى الدخل المتاح إذا أرادوا ضمان انتقال أقوى للشركات من مرحلة البداية إلى مرحلة الاستقرار. لذلك وبناءً على العلاقة المذكورة أعلاه تفترض الدراسة ما يلي:

الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معدل توقف الأعمال للشركات الناشئة في الدول المشمولة بتقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال.

النموذج المفاهيمي للدراسة

الأدبيات الموجودة تشير (Ensari & Karabay, 2014; Kirby, 2004) إلى أن معدل التوقف عن العمل قد يكون نتيجة كل من التدريب لأصحاب المشاريع والمتغيرات الخارجية الأخرى في الاقتصاد الكلي مثل: معدل الفائدة ودخل الفرد ومعدل النمو الاقتصادي، وتعد القدرة المعرفية لأصحاب الشركات أمراً مهماً في صياغة السياسات والاستراتيجيات للمضي قدماً في المشروع. على هذا النحو، لا يمكن تجاهل التدريب عند تحليل أداء الشركات. ومع ذلك فإن الديناميات الداخلية وحدها لن تؤدي إلى طول عمر الشركات. حيث تؤدي القوى الموجودة في البيئة الخارجية التي لا يتحكم فيها مديرو الشركة بشكل عام دوراً مهماً في تحديد معدلات التوقف للشركات. بالتالي للإجابة عن سؤال البحث الرئيس " ما تأثير التدريب على تنظيم المشاريع و عوامل الاقتصاد الكلي " على معدل وقف العمل، تم استخدام النموذج المفاهيمي الآتي: إطار عمل يستند إليه التحليل.

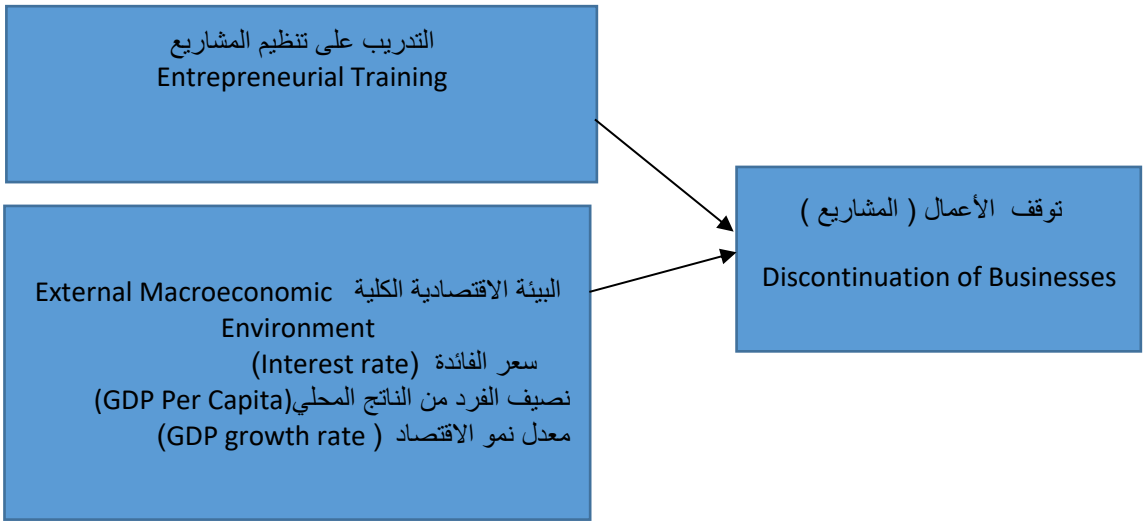

الشكل (1) النموذج المفاهيمي للدراسة

يجسد النموذج أساساً فكرة أن معدل وقف النشاط التجاري في أي اقتصاد هو وظيفة من ديناميات البيئة الداخلية للشركة - أي تدريب مديريها، والبيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركة، أي بيئة الاقتصاد الكلي، وتعد بيئة الاقتصاد الكلي أكثر أهمية في سياق الاقتصادات النامية، بالنظر إلى أنها تتميز عموماً بعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، و ارتفاع سعر الفائدة، والتضخم، وأعباء الديون الضخمة وأسعار الصرف غير المستقرة. تفرض هذه العوامل تكلفة إضافية لممارسة الأعمال التجارية في هذه البيئات، وبهذا يمكن أن تؤدي إلى إغلاق الشركات بدلاً من أن تظل مفتوحة.

إجراءات الدراسة:

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف الظاهرة قيد الدراسة اعتماداً على الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بموضوع التوقف عن العمل والتدريب والبيئة الاقتصادية الكلية، وكذلك جمع البيانات وتحليلها إحصائيا لاختبار فرضيات البحث المشار إليها سابقا. وكذلك الإجابة عن أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع لدراسة من جميع الدول المشمولة بتقرير مراقب ريادة الأعمال العالمي لعام 2017، وهي 54 دولة موزعه على عدة قارات، أمريكا الشمالية، إفريقيا، أسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 54 دولة المشمولة بتقرير مراقب ريادة الأعمال العالمي لعام 2017، توزعت على عدة قارات، فشملت دولتين من أمريكا الشمالية، أربع دول من إفريقيا، ثماني وعشرين دولة من أسيا والمحيط الهادئ، وعشرين دولة من أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما هو واضح من الجدول رقم (1).

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حول العالم

المنطقة	Frequency	Percent
أفريقيا	4	7.4
أسيا والمحيط الهادي	28	51.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	20	37
أمريكا الشمالية	2	3.7
الإجمالي	**54**	**100**

*المصدر: مخرجات التحليل (تحليل التكرار) من برنامج SPSS

أداه الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على عدة مصادر لجمع البيانات "المستعرضة" (Cross sectional data) لعام 2017 فيما يتعلق بكل متغير في الدراسة؛ تم جمعها من مصادر مختلفة مثل النظرة الاقتصادية العالمية التي ينشرها صندوق النقد الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية التي ينشرها البنك الدولي، وتقرير رواد الأعمال العالمي لعام 2017. على سبيل المثال تم جمع البيانات لمعدل التوقف عن العمل والتدريب من تقرير رواد الأعمال العالمي لعام 2017، والعوامل الاقتصادية (سعر الفائدة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي) تم جمعها من تقارير النشرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

متغيرات الدراسة تتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

1. المتغير التابع (التوقف عن العمل)، يشير توقف العمل إلى فشل الشركة الناشئة في الانتقال إلى المؤسسة الراسخة (Global Entrepreneurship Monitor,2017).
2. العوامل المستقلة.

- سعر الفائدة، عبارة عن التكلفة النقدية لاقتراض الأموال الذي يتقاضاه المقرض من المقترض، ويكون عادة نسبة مئوية على المبلغ الأساسي- المبلغ المقترض (https://urlzs.com/1dpCa).
- معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، عبارة عن معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد معين، حيث يقيس مدى نمو الاقتصاد من فترة إلى أخرى (https://urlzs.com/co5Ci).
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبارة مجموع إجمالي القيمة المضافة من جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد(أي الدولة)، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (ناقص الإعانات) غير مشمولة في تقييم الناتج المحلي الإجمالي، مقسومة على عدد سكان الدولة (https://urlzs.com/co5Ci).

- التدريب يشير إلى أنشطة التدريس والتعلم التي يتم إجراؤها لغرض أساسي هو مساعدة أعضاء المنظمة على اكتساب المعرفة وتطبيقها والمهارات والقدرات والمواقف التي تحتاجها وظيفة معينة (Punia & Kant, 2013). تم قياسه بتعليم ريادة الأعمال في المرحلة المدرسية، والتعليم والتدريب لريادة الأعمال في مرحلة ما بعد المدرسة. جمع البيانات هي قيم جاهزة أخذت من مصادرها الموضحة بالجدول أدناه رقم (2).

الجدول (2) طرق قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات	طريقة القياس	المصدر	الرمز
معدل التوقف عن العمل	نسبة السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 64 عاماً الذين توقفت أعمالهم في الأشهر الـ 12 الماضية(2016)، إما عن طريق بيع أو توقف علاقة المالك بالشركة عن طريق الملكية أو الإدارة	Global Entrepreneurship Monitor,2017	DiscontinuationRate
التعليم في المدرسة	1. في بلدي، يشجع التعليم الابتدائي والثانوي على الإبداع والثقة بالنفس والمبادرة الشخصية 2. في بلدي، يوفر التعليم الابتدائي والثانوي المعرفة و التعليمات الكافية حول مبادئ اقتصاد السوق 3. في بلدي، يوفر التعليم الابتدائي والثانوي الاهتمام الكافي بريادة الأعمال وإنشاء الشركات الجديدة	Global Entrepreneurship Monitor,2017	atschool
التعليم ما بعد المدرسة	1. في بلدي، توفر الكليات والجامعات إعداداً جيدًا وكافياً لبدء المشاريع النشأة وتنمية الشركات جديدة 2. في بلدي، يوفر تعليم الأعمال والإدارة إعداداً جيداً وكافياً لبدء المشاريع النشأة وتنمية شركات جديدة 3. في بلدي، توفر أنظمة التعليم المهني والفني والتعليم المستمر إعداداً جيداً وكافياً لبدء المشاريع النشأة وتنمية شركات جديدة	Global Entrepreneurship Monitor,2017	POSTschool
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية - الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة / الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة.	صندوق النقد الدولي	growthGDP
معدل سعر الفائدة	تكلفة إقراض الأموال في الدولة	صندوق النقد الدولي	loginterest
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي لبلد مقسوماً على عدد سكانها.	صندوق النقد الدولي	logGDPpercapita
مراحل التطور الاقتصادي	1.الاقتصادات التي يحركها العامل، تهيمن عليها الزراعة وأعمال الاستخراج، مع الاعتماد الشديد على العمالة (غير الماهرة) و الموارد الطبيعية. 2.الاقتصادات التي تحركها الكفاءة، يصبح الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة من خلال عمليات الإنتاج الأكثر كفاءة وزيادة جودة المنتج. . 3الاقتصادات الموجهة نحو الابتكار، تكون الأعمال التجارية أكثر اعتمداً على المعرفة، ويتوسع قطاع الخدمات.	Global Entrepreneurship Monitor,2017	economic devel

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الممثلة في هذه الدراسة كانت مستمدة من جميع القارات، وهي في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، الاقتصادات التي تحركها العامل (Factor-driven economies)، الاقتصادات التي تحركها الكفاءة (Efficiency-driven economies) الاقتصادات الموجهة نحو الابتكار(Innovation-driven economies) يساعد ذلك

في إعطاء الدراسة توجهاً دولياً وهو أمر مهم لتحقيق نتائج مثيرة للاهتمام من مواقع مختلفة. وفقا للجدول رقم 3 توزعت عينة الدراسة حسب مراحل الاقتصاد، 4 دول لاقتصادات تحركها العامل، 26 دولة لاقتصادات التي تحركها الكفاءة وباقي العينة (24دولة) لاقتصادات موجهة نحو الابتكار. وأيضا شملت العينة على 5 دول عربية كما هو موضح في جدول رقم (3).

الجدول(3) لتوزيع عينة الدراسة حسب مرحلة التطور الاقتصادي

مستوى التطور الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
الاقتصادات التي تحركها العامل	4	7.4
الاقتصادات التي تحركها الكفاءة	26	48.1
الاقتصادات الموجهة نحو الابتكار	24	44.4
الإجمالي	54	100
الدول الغير عربية	49	90.7
الدول العربية	5	9.3
الإجمالي	**54**	**100**

*المصدر: مخرجات التحليل(تحليل التكرار) من برنامج SPSS

عرض النتائج ومناقشتها:

تحليل التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء بتحليل البيانات لا بد من التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث يؤدي افتقار البيانات إلى التوزيع الطبيعي إلى تشويه نتائج التحليل. إحصائياً، يمكن استخدام اختبارين لذلك - معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis)، لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن " البيانات تتبع التوزيع الطبيعي" من خلال قيم Z-SCORE لاختبار التوزيع الطبيعي، يمكن الحصول على قيمة Z-score بقسمة قيم الالتواء أو التفرطح على أخطائهم المعيارية. القيم الحرجة لرفض الفرضية الصفرية مختلفة وفقاً لحجم العينة كما أشار إلى ذلك Kim (2013)، وهي على النحو الآتي:

1. العينات الصغيرة (N <50)، إذا كانت قيمة Z-score المطلقة للالتواء أو التفرطح أكبر من 1.96، بالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، ويستنتج أن توزيع العينة غير طبيعي.
2. العينات متوسطة الحجم (50 < N>300)، يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة Z-score المطلقة للالتواء أو التفرطح أكبر من 3.29، ويستنتج أن توزيع العينة غير طبيعي.
3. العينات الأكبر من 300، يجب الاعتماد على الرسوم البيانية والقيم المطلقة للالتواء والتفرطح دون مراعاة قيم Z-score، يمكن استخدام قيمة الالتواء المطلقة الأكبر من 2، قيمة التفرطح المطلقة الأكبر من 7 قيما مرجعية لتحديد التوزيع الطبيعي للعينة.

في الدراسة الحالية حجم العينة 54، لذا يتم تطبيق معيار Kim رقم 2 لتحديد التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة، وكما توضح نتائج الجدول أدناه رقم (4) أن قيم Z-score المطلقة للالتواء والتفرطح لكل متغيرات الدراسة هي أقل من 3.29، لذا لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن " البيانات تتبع التوزيع الطبيعي"، من ثم يستنتج أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول(4) تحليل معامل الالتواء والتفرطح لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغير	العينة	الالتواء	الخطأ المعياري	Z-score للالتواء قيمة	التفرطح	الخطأ المعياري	Z-score قيمة للتفرطح

معدل التوقف عن العمل	54	0.638	0.325	1.964	-0.196	0.639	-0.306
التعليم في المدرسة	54	0.843	0.325	2.599	0.512	0.639	0.802
التعليم ما بعد المدرسة	53	0.307	0.327	0.938	-0.399	0.644	-0.620
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	54	0.084	0.325	0.259	0.805	0.639	1.259
اللوغتيرتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة	54	0.641	0.325	1.975	0.296	0.639	0.464
اللوغتيرتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	54	-0.564	0.325	-1.737	0.534	0.639	0.836

التحليل الوصفي:

يوضح الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وتشير نتائج الجدول رقم (5) إلى أن متوسط نسبة توقف الأعمال كانت بين دول عينة الدراسة 4.5278% مع أعلى قيمة 10.2% وأقل قيمة 1.1% وكذلك الانحراف المعياري كان حوالي 2.23137%، أما متوسط التعليم في المدرسة كانت بالمتوسط 3.2037 والقيمة القصوى كانت 5.6 والقيمة الدنيا 1.8 والانحراف المعياري 0.85384. ولكن متوسط التعليم ما بعد المدرسة المتعلق بتدريب ريادة الأعمال كان 4.7574 وأقل قيمة 3.4 وأعلى قيمة 6.3 والانحراف المعياري 0.72544. وأيضا متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفراد العينة كان 3.0637 وأعلى قيمة 7.2 وأقل قيمة 2.4- والانحراف المعياري كان 1.88695، متوسط اللوغتيرتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة للعينة كان 1.6335 وأعلى قيمة 4.09 وأقل قيمة 0.01- وانحراف معياري 0.89745 وأخيرا كان متوسط اللوغتيرتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول عينة الدراسة 9.5901، وأقل قيمة كانت 6.11 بينما أعلى قيمة كانت 11.56 وانجراف معياري 1.09768.

الجدول(5) التحليل الوصفي(المتوسطات، الانحراف المعياري وأدنى و أقصى قيمة) للعوامل المدرجة في الدراسة

المتغير	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	أدني قيمة	أقصى قيمة
معدل التوقف عن العمل	54	4.5278	2.23137	1.1	10.2
التعليم في المدرسة	54	3.2037	0.85384	1.8	5.6
التعليم ما بعد المدرسة	54	4.7574	0.72544	3.4	6.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	54	3.0637	1.88695	-2.4	7.2
اللوغتيرتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة	54	1.6335	0.89745	-0.01	4.09
اللوغتيرتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	54	9.5901	1.09768	6.11	11.56

*المصدر: مخرجات التحليل (التحيل الوصفي) من برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (6) أن أعلى مرتبة لمعدل توقف المشاريع التجارية عن العمل كان في القارة الإفريقية بمتوسط 6.85%، ثم بالمرتبة الثانية بقارة أسيا والمحيط الهادي بمتوسط 5.271%، كان معدل توقف المشاريع التجارية عن العمل لقارة أمريكا الشمالية بالمرتبة الثالثة بمتوسط 5.45%، وأما دول أمريكا الجنوبية فكانت أقل متوسط من ناحية معدل وقف العمل للمشاريع الناشئة بمتوسط 2.93%، ذلك للدول المشمولة في عينة الدراسة. أما الدول العربية التي شملتها الدراسة كان لديها متوسط أعلى (7.52) من نظريتها من الدول غير العربية (4.2224%) المدرجة في الدراسة. وأخيراً، اقتصاديات الدول التي تصنف حسب محرك العامل لديها متوسط أعلى (5.4%) من اقتصاديات الكفاءة

(5.37%) من ناحية معدل وقف عمل المشاريع الناشئة، بينما اقتصاديات الدول التي تصنف حسب محرك الابتكار بالمتوسط أقل (3.46%) معدل وقف المشاريع الناشئة مقارنة مع نظيراتها من الدول الأخرى.

الجدول(6) متوسط معدل وقف العمل حسب المنطقة، وإذا كانت الدولة عربية أو غير عربية، ووفقاً لمستوى التطور الاقتصادي.

المتغير: معدل التوقف عن العمل		العينة	المتوسط	الانحراف المعياري
المنطقة	أفريقيا	4	6.85	2.415
	أسيا والمحيط الهادي	28	5.271	2.160
	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	20	2.93	1.178
	أمريكا الشمالية	2	5.45	2.051
	الإجمالي	54	4.528	2.231
الدول العربية أو غير عربية	الدول الغير عربية	49	4.222	2.030
	الدول العربية	5	7.52	2.047
	الإجمالي	54	4.528	2.231
مستوى التطور الاقتصادي	الاقتصادات التي تحركها العامل	4	5.4	2.031
	الاقتصادات التي تحركها الكفاءة	26	5.377	2.192
	الاقتصادات الموجهة نحة الابتكار	24	3.463	1.893
	الإجمالي	54	4.528	2.231

*المصدر: مخرجات التحليل (التحيل الوصفي)من برنامج SPSS

تحليل الارتباط:

تم أجراء تحليل معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة الخطية بين المتغيرات المستلقة والمتغير التابع بالدراسة الحالية. كما توضح نتائج الجدول رقم (7) أنه يوجد علاقة ارتباط إيجابية بين التعليم المدرسي ومعدل التوقف عن العمل للمشاريع الناشئة، مما يعني أن التعليم في المدرسة بالنسبة لرواد الأعمال لا يساعدهم على الانتقال بمشاريعهم من مرحلة البداية إلى مرحلة الاستقرار. كذلك تشير نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين سعر الفائدة ومعدل التوقف عن العمل للمشاريع الناشئة، بالنسبة لارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة التكلفة للأموال المقترضة، هذا قد يزيد من معدل التوقف عن العمل. ولكن يرتبط التعلم ما بعد المدرسة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي ارتباطاً سلبياً بمعدل التوقف عن العمل للمشاريع الناشئة. هذه العلاقة السلبية تعني أن رواد الأعمال الذين لديهم تعليم ما بعد المدرسة قد يكون لديهم فرص الانتقال بمشاريعهم من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الاستقرار ربما ذلك نتيجة اكتسابهم المهارات المعرفية والإدارية بشكل أفضل مقارنة مع أولئك الذين تلقوا فقط التعليم المدرسي، وأيضا في حال نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة فإن نصيب الفرد من الدخل سيرتفع، بذلك يكون قادرا على الإنفاق أكثر، أي أن المشاريع تستطيع أن تبيع أكبر كمية من منتجاتها للعملاء مما يوفر الأموال للمشاريع للتوسع.

الجدول(7) تحليل معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة الخطية بين المتغيرات المستلقة والمتغير التابع.

المتغرات	معدل التوقف عن العمل	التعليم في المدرسة	التعليم ما بعد المدرسة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	اللوغتيرتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة	اللوغتيرتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
معدل التوقف عن العمل	1					
التعليم في المدرسة	0.032	1				
التعليم ما بعد المدرسة	-0.051	.556**	1			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.042	0.086	-0.11	1		
اللوغتيرتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة	.474**	-0.193	0.087	0.084	1	
اللوغتيرتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-.382**	0.23	0.03	-.332*	-.662**	1

*المصدر: مخرجات التحليل (تحليل الارتباط) من برنامج SPSS، * *تعنى مستوى الدلالة الإحصائية عند 1%، * تعنى مستوى الدلالة الإحصائية عند 5%.

الانحدار الخطي المتعدد:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، للإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة، إذا كان هناك تأثير للتدريب وعوامل الاقتصاد الكلي على توقف الأعمال للمشاريع الناشئة. وذلك من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد أدناه، التي توضح النموذج المستخدم.

$$\gamma = \alpha + \beta\chi1 + \beta X2 + \beta X3 + \beta X4 + \beta X5 + \varepsilon$$

في معادلة النموذج الانحدار تمثل γ المتغير التابع (معدل التوقف عن العمل)، α تمثل الحد الثابت بالنموذج، بينما تثمل $\beta1$ إلى $\beta5$، معاملات الانحدار، أما $\chi1$ إلى $\chi5$تمثل المتغيرات المستقلة (التعليم في المدرسة، التعليم ما بعد المدرسة، معدل نمو الناتج المحلي، معدل سعر الفائدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي)، وأخيراً (error term) εيمثل الخطأ، قياس المتغيرات موضح بالجدول رقم (2).

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

توضح نتائج الجدول رقم (8) أدناه أن مقدار R2 (R-square) هو.26.3% مما يعني أن العوامل المستقلة المدرجة في النموذج (التدريب قياسا بالتعليم في المدرسة وبعدها، وعوامل البيئة الاقتصادية الكلية قياسا بسعر الفائدة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، و معدل نمو الناتج المحلي) تفسر بمقدار 26.3% من التباين في العامل التابع (معدل توقف الأعمال). وأيضا تشير نتائج قيمة F الإحصائية (4.784) ومستوى الدلالة الإحصائية (sig=0.001) إلى ملاءمة نموذج الانحدار المطبق (goodness of fit) بشكل عام، حيث يتنبأ بشكل كبير إحصائياً بالمتغير التابع، أي أن النموذج عندما يتضمن العوامل المستقلة أفضل من النموذج الذي لا يتضمنها. وأيضا بالنظر إلى قيمة اختبار عامل تضخم التباين (variance inflation factor، VIF) الذي يقيس العلاقة الخطية المتعدة (Multicollinearity) يتبين أنه لا يوجد أي قيمة أكبر من 5، وبذلك يمكن القول إن النموذج لا يعاني من العلاقة الخطية المتعددة.

تشير نتائج الجدول رقم (8) أن تأثير التعليم في مرحلة المدرسة مقياسا للتدريب، وأيضا معدل سعر الفائدة أحد عوامل البيئة الاقتصادية الكلية تؤثر إيجابياً على معدل توقف الأعمال، وهما ذوا دلالة إحصائية، مما يعني أن زيادة مستوى التعليم في مرحلة المدرسة بالنسبة لرودا الأعمال بمقدار وحدة واحدة يزيد متوسط توقف الأعمال بمقدار 0.361 مع بقاء العوامل الأخرى في النموذج ثابتة، الأمر نفسه بالنسبة لزيادة سعر الفائدة؛ حيث إن ارتفاع معدل سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة توقف الأعمال بالمتوسط بمقدار 0.423. وأيضا النتائج في الجدول رقم (8) تشير إلى

أن تأثير التعليم ما بعد مرحلة المدرسة ومعدل نمو الناتج المحلي تؤثر سلبياً على معدل توقف الأعمال، وهما ذوا دلالة إحصائية والنتائج نفسها بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي ولكنه غير ذي دلالة إحصائية. يمكن قراءة ذلك كالآتي: إن زيادة التعليم بعد مرحلة المدرسة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل توقف الأعمال بمقدار 0.306- مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، وأيضا زيادة معدل نمو الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل توقف الأعمال بمقدار 0.226- مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، وأخيرا إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل توقف الأعمال بمقدار 0.251- مع ثبات العوامل الأخرى على حالها.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T الإحصائية	مستوى الدلالة الإحصائية	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة	
	BETA	الخطأ معياري	BETA			التسامح	عامل تضخم التباين
الحد الثابت	9.971	4.279		2.33	0.024		
التعليم في المدرسة	0.942	0.404	0.361	2.335	0.024	0.583	1.716
التعليم ما بعد المدرسة	-0.94	0.461	-0.306	-2.037	0.047	0.618	1.618
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.267	0.157	-0.226	-1.703	0.095	0.79	1.266
اللوغتيرتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة	1.051	0.405	0.423	2.598	0.012	0.525	1.905
اللوغتيرتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.51	0.351	-0.251	-1.452	0.153	0.466	2.146
R2 –SQUARE	0.263						
Fالإحصائية	4.784				0.001		

*المصدر: مخرجات التحليل (تحليل الانحدار الخطي المتعدد) من برنامج SPSS

مناقشة النتائج

هدفت هذه الدارسة إلى فهم تأثير التدريب في تنظيم المشاريع، وهو متغير داخلي للشركة، والظروف الخارجية في الاقتصاد الكلي على معدل وقف العمل في أي بلد. يشير توقف العمل إلى فشل الشركات الناشئة في الانتقال إلى المؤسسات الراسخة. في معظم الحالات ليس من الصعب البدء في عمل تجاري ولكن التحدي الذي تواجهه الدول خصوصا البلدان النامية (مثلا معدل توقف الأعمال في دول إفريقيا أعلى من غيرها في الدراسة الحالية) هو نقل هذه الشركات المبتدئة من مرحلتها الناشئة إلى أعمال راسخة لها عمر افتراضي طويل. أشارت الأبحاث السابقة إلى البيئة الداخلية للشركة، وكذلك البيئة الاقتصادية الكلية الخارجية التي تعمل فيها الشركة عواملَ مسؤولة عن عدم انتقالها من مرحلة الشركات الناشئة إلى الشركات الراسخة (Bekeris, 2012;Jusoh, Ziyae, Asimiran, & Kadir, 2011). تشير نتائج الدراسة الحالية إلى وجود تأثير إيجابي للتدريب على معدل توقف الأعمال مقاسا بمرحلة التعليم في المدرسة، ذلك يعني أن رواد الأعمال إن تلقوا التعليم فقط في مرحلة المدرسة هم أكثر احتمالا لتوقف مشاريعهم في مرحلة مكبرة (startups)، ربما لأنهم في تلك المرحلة التعليمة لا يكونون قد اكتسبوا المهارات التي تساعدهم في وضع الخطط الاستراتيجية لمشاريعهم لنقلها إلى مرحلة الاستقرار، ذلك يتفق مع نتائج دراسة (Aceituno- Aceituno et al., 2018) التي أشارت إلى أن التدريب على جوانب محددة من المشاريع الريادية، مثل التنظيم، وخطة العمل، والتسويق، والابتكار لها آثار إيجابية على تنظيم المشاريع، كما أن ذلك يدعم النتائج الحالية التي تشير أن التعليم بعد مرحلة المدرسة يؤدي إلى انخفاض معدل توفق الأعمال، وتشير أيضا نتائج الدراسة الحالية إلى وجود تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية للتدريب الذي يتلقاه رواد الأعمال على معدل التوقف عن العمل. ربما أن الذين حصلوا على التعليم ما بعد المدرسة يكونون قد اكتسبوا كثيرا من المهارات في مختلف الجوانب التي تؤهلهم إلى الاستمرار في مشاريعهم. أيضا أوصت الدراسة (

Aceituno- Aceituno et al., 2018) بتحسين التدريب على ريادة الأعمال، وعلى أهمية تزويد هذا النوع من التعليم بنهج عملي أكثر حداثة يربط عالم الأعمال بالتعليمي الجامعي.

كما أظهرت نتائج دراسة (Mehralizadeh & Sajady, 2005) أن ضعف إدارة المهارات الفنية، والقضايا المالية، وتخطيط أعمالهم وتنظيمها، والقضايا الاقتصادية، والقضايا غير الرسمية، وضعف إدارة المهارات المفاهيمية، (مهارات العاملين، التعليم والتدريب المنخفض) كان لها آثار مهمة على الأداء الضعيف، وفشل رواد الأعمال، وهذا أمر منطقي؛ ذلك أن التدريب يساعد رجال الأعمال على التعامل بشكل أكثر فعالية مع التعقيدات المرتبطة بتشغيل المؤسسة. ويوفر التدريب لأصحاب المشاريع الأدوات التي يمكن أن تساعدهم في التغلب على المشاكل المالية والتسويقية والخدمات اللوجستية المرتبطة بتشغيل المؤسسة. وستزودهم بمعرفة كيفية تغلب المنظمات الأخرى على مشاكل مماثلة، وأفضل الممارسات في إدارة المنظمة، وأحدث المعارف حول هذا الموضوع. هذه القضايا المهمة التي يجب أن يكون أي رجل أعمال على دراية بها، ودون هذه المعرفة فإنه سيكون من الصعب عليهم إدارة التعقيدات التي تنطوي عليها إدارة شركة في بيئة أعمال متزايدة التعقيد.

والنتيجة المهمة الأخرى، هي تأثير سعر الفائدة على مستوى وقف العمل وهو مهم من الناحية الإحصائية، وتشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل سعر الفائدة على معدل توقف العمل. بمعنى آخر كلما ارتفع سعر الفائدة ارتفع مستوى وقف العمل والعكس صحيح. هذا منطقي من وجهة نظر اقتصادية، سعر الفائدة الذي تدفعه الشركات للأموال المقترضة هو تكلفة تتحملها الشركة، تؤثر هذه التكلفة على مستوى الربحية التي يمكن للشركة أن تكسبها، وبذلك العوائد التي يمكن أن تقدمها لمساهميها؛ فكلما ارتفع سعر الفائدة، زادت تكلفة الاقتراض للشركة، وإذا أصبح معدل سعر الفائدة مرهقاً للشركات، فسوف يقلل بشكل كبير من الربح الذي تجنيه الشركة، وفي بعض الحالات سيؤدي ذلك إلى خسارة الشركة مما يؤدي إلى تقليل قيمتها. ومع تآكل قيمتها تزداد فرصة إغلاق الشركة، وفي نهاية المطاف قد تضطر الشركة إلى وقف عملها. وأظهرت النتائج أيضا وجود تأثير سلبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي على معدل توقف العمل، مع أن النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية، ولكن يمكن قراءة التأثير السلبي لمستوى دخل الفرد، وهو مقدار المال الذي ينفقه المواطنون في المجتمع، على معدل التوقف عن العمل، بهذا المنطق، كلما كان لدى المستهلكين أموال أكثر لإنفاقها، زاد احتمال شراء المنتجات والخدمات من الشركات. عندما ينفق المواطنون الأموال لشراء السلع والخدمات التي تنتجها الشركات تجني الشركات أرباحاً، تحفز مساهمها لمواصلة الاستثمار والحفاظ على الشركة لتعمل لفترة أطول. وعندما لا ينفق المستهلكون يتقلص مستوى الطلب في الاقتصاد، فلا تحقق الشركات أرباحاً ولا يحصل المساهمون على عوائد استثمارهم، وبهذا لا يكون لديهم الدافع لمواصلة هذا الاستثمار، على هذا النحو ستغلق الشركات عملياتها بشكل عام إذا لم تكن قادرة على تحقيق ربح من العناصر التي تنتجها وتبيعها. إذا لم يكن لدى المواطنين أموال لإنفاقها لشراء السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، فستتوقف الشركة عن العمل. وأخيرا وجدت هذه الدراسة أيضاً أن مستوى معدل النمو الاقتصادي يؤثر عكسيا على معدل التوقف عن العمل وهو ذو دلالة إحصائية، هذه النتيجة تجد صدىً مع المنطق في الاقتصاد السائد.(Frank & Bernanke, 2004) عندما ينمو الاقتصاد فإنه يزيد مقدار الدخل الذي سيحصل عليه السكان، هذا يزيد من القوة الشرائية للمواطنين، كما هو متوقع مع زيادة القوة الشرائية سيكون المستهلكون أكثر ميلاً لشراء السلع والخدمات التي تنتجها الشركة، ذلك سوف يساعد الشركة على توليد قيمة أكبر وإعطاء عوائد أعلى على الاستثمار لرأس المال. الذي سوف يحفز المزيد من الأشخاص على الاستثمار، مما يساعد الشركات للانتقال من مرحلة البدء إلى مرحلة الشركات القائمة، ويوسع الاقتصاد المتنامي فرص ممارسة الأعمال التجارية، إلى جانب زيادة دخل الفرد عندما ينمو الاقتصاد، فإنه يؤدي إلى التوسع في قطاعات الصناعة وأيضا إنشاء صناعات جديدة. هذا سيوفر فرصاً تجارية متزايدة للشركات الناشئة لتوسيع عملياتها، وسيوفر الاقتصاد المزدهر للشركات الناشئة فرصاً لتنويع عروضها وزيادة مصادر إيراداتها. في الواقع فإن الاقتصاد القوى سوف يعطي قوة دفع أكبر للشركات لمواصلة عملها بسبب فرص تنويع العروض وخطوط أعمال جديدة للتوسع.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الباحث الآتي:

- توصلت الدراسة إلى أن أعلى معدل لتوقف المشاريع الناشئة عن العمل بالدول الإفريقية، بينما أقل معدل توقف المشاريع الناشئة عن العمل كان بدول أمريكا الجنوبية.
- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذوي دلالة إحصائية للتدريب (مقاسا بمرحلة التعليم في المدرسة) على معدل توقف بالمشاريع الناشئة.
- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للتدريب (مقاسا بالتعليم بعد مرحلة المدرسة) على معدل توقف بالمشاريع الناشئة.
- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لمعدل سعر الفائدة على معدل توقف العمل بالمشاريع الناشئة
- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية لمستوى معدل النمو الاقتصادي على معدل التوقف بالمشاريع الناشئة.
- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي على معدل توقف العمل بالمشاريع الناشئة، ولكن النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية

التوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

- الاهتمام بمستوى التدريب المتخصص بريادة الأعمال الذي يساعد رجال الأعمال على بدء مشاريهم التجارية والاستمرار بها ونقلها من مرحلة الشركات الناشئة إلى الشركات القائمة، سواء على مستوى الجامعات أو اعتماد برامج متخصصة لتدريب رواد الأعمال من أجل إكسابهم المهارات اللازمة لإدارة شؤون شركاتهم.
- يتعين على صانعي القرار الذين يرغبون بتقليل مستوى وقف العمل وضع سياسات لتنمية الاقتصاد. كما يجب أن يتم تنفيذ السياسات الموجهة نحو النمو الاقتصادي من صانعي السياسات وليس سياسات منع النمو الاقتصادي.
- عمل المزيد من الاستثمارات وتشجيعها لتحفيز إجمالي الطلب، زيادة إجمالي الطلب سيوفر دفعة قوية للاقتصاد و سيولد نمواً أقوى، مما يقلل معدل توقف العمل بالمشاريع الناشئة

قائمة المصادر والمراجع

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Aceituno-Aceituno, P., Casero-Ripollés, A., Escudero-Garzás, J. J., & Bousoño-Calzón, C. (2018). University training on entrepreneurship in communication and journalism business projects. Comunicar, 26(57), 91–99. https://doi.org/10.3916/C57-2018-09

Bekeris, R. (2012). The impact of macroeconomic indicators upon SME's profitability. Ekonomika, 91(3), 1392–1258. http://www.journals.vu.lt/ekonomika/article/viewFile/883/405

Dladla, L., & Mutambara, E. (2018). The impact of training and support interventions on small businesses in the Expanded Public Works Programme-Pretoria region. Social Sciences, 7(12), 1–11. https://doi.org/10.3390/socsci7120248

Edelman, Manolova, & Brush, (2008). Entrepreneurship education: Correspondence between practices of nascent entrepreneurs and textbook prescriptions for success. Academy of Management Learning & Education, 7(1), 56-70

Ensari, M. Ş., & Karabay, M. E. (2014). What Helps to Make SMEs Successful in Global Markets? Procedia - Social and Behavioral Sciences, 150, 192–201. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.09.030

Frank, R. H., & Bernanke, B. S. (2004). Principles of Micro Economics _ Frank n Bernarke (Fourth Edi). www.mhhe.com%0Awww.mhhe.com

Gendron, G. (2004). Practitioners' Perspectives on Entrepreneurship Education: An Interview With Steve Case, Matt Goldman, Tom Golisano, Geraldine Laybourne, Jeff Taylor, and Alan Webber. Academy of Management Learning & Education, 3(4), 351–352. https://doi.org/10.5465/amle.2004.15112540.

Global Entrepreneurship Monitor. (2017). Global Entrepreneurship Monitor (Gem). http://www.gemconsortium.org/download@file.

Gorman, G., Hanlon, D., & King, W. (1997). Perspectives on Entrepreneurship Education, Enterprise Education and Education Entrepreneurship education, 56(June). http://www.google.com/books?hl=pt-PT&lr=&id=Jg8CSHNjiaEC&oi=fnd&pg=PA21&dq=entrepreneurship+education&ots=vL7ktOMlIj&sig=NyEaq0tIkFrY099BSWjie0ta52Q.

Isyaku Abdullahi, I., & Sulaiman, C. (2015). The Determinants of Small and Medium-sized Enterprises Performance in Nigeria. Advances in Economics and Business, 3(5), 184–189. https://doi.org/10.13189/aeb.2015.030504.

Jayeola, O., Olawale, T., & Adewumi. (2018). Economic Environment and Entrepreneurial Development in Lagos and Ogun States, Nigeria. Scholedge International Journal of Multidisciplinary & Allied Studies ISSN 2394-336X, 5(3), 27. https://doi.org/10.19085/journal.sijmas050301.

Jusoh, R., Ziyae, B., Asimiran, S., & Kadir, S. A. (2011). Entrepreneur Training Needs Analysis: Implications On The Entrepreneurial Skills Needed For Successful Entrepreneurs. International Business & Economics Research Journal (IBER), 10(1). https://doi.org/10.19030/iber.v10i1.933.

Katz, J. A. (2003). The chronology and intellectual trajectory of American entrepreneurship education 1876-1999. Journal of Business Venturing, 18(2), 283–300. https://doi.org/10.1016/S0883-9026(02)00098-8.

Kim, H. Y. (2013). Statistical notes for clinical researchers: assessing normal distribution (2) using skewness and kurtosis. Restorative dentistry & endodontics, 38(1), 52-54.

Kirby, D. A. (2004). Entrepreneurship education: Can business schools meet the challenge? Education + Training, 46(March), 510–519. https://doi.org/10.1108/00400910410569632.

Magableh, I. K., Kharabsheh, R., & Al-Zubi, K. A. (2011). Determinants and Impact of Training: The Case of SMEs in Jordan. International Journal of Economics and Finance, 3(5), 104–116. https://doi.org/10.5539/ijef.v3n5p104.

Mankiw, G. (2009). Macroeconomics (SEVENTH ED). www.worthpublishers.com.

Mehralizadeh, Y., & Sajady, S. H. (2005). A study of factors related to successful and failure of entrepreneurs of small industrial business with emphasis on their level of education and training. Journal of Management and Science, 1(1), 55–62. https://doi.org/10.26524/jms.2020.7.

Miocevic, D., & Crnjak-Karanovic, B. (2012). The mediating role of key supplier relationship management practices on supply chain orientation-The organizational buying effectiveness link. Industrial Marketing Management, 41(1), 115–124. https://doi.org/10.1016/j.indmarman.2011.11.015

Njoroge, C. W., & Gathungu, J. M. (2013). The effect of entrepreneurial education and training on development of small and medium enterprises in Kenya. International Journal of Education and Research, 1(8), 1–22.

Parker, S. C., & Van Praag, C. M. (2006). The entrepreneur's mode of entry: Business takeover or new venture start? في IZA Discussion Papers, No. 2382, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn, (. 27). https://doi.org/10.1016/j.jbusvent.2010.08.002

Peterman, N. E., & Kennedy, J. (2003). Enterprise Education: Influencing Students' Perceptions of Entrepreneurship. Entrepreneurship Theory and Practice, 28(2), 129–144. https://doi.org/10.1046/j.1540-6520.2003.00035.x

Punia, B. K., & Kant, S. (2013). A review of factors affecting training effectiveness vis-à-vis managerial implications and future research directions. International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences, 2(1), 151-164.

Saleh, H. A. (2014). The Perceptions of the Lebanese Students of Choosing Their Career in Entrepreneurship. Jordan Journal of Business Administration, 10(2), 333–364. https://doi.org/10.12816/0026196

Sandri, S. (2016). The Need for Entrepreneurial Education in Jordan : An Empirical Investigation. Jordan Journal of Business Administration, 12(2), 417–435. https://doi.org/10.12816/0033357

Shane, S. (2000). Prior Knowledge and the Discovery of Entrepreneurial Opportunities. ORGANIZATION SCIENCE, 11(4), 448–469. https://doi.org/10.1007/s00280-018-3600-1

Solomon, G. T. (1989). Entrepreneurs: What They're Really Like. Vocational Education Journal, 64(8), 42-44.

University, G. W. (2014). The National Survey of Entrepreneurship Education An Overview of 2012-2014 Survey Data. Center for Entrepreneurial Excellence. http://www.nationalsurvey.org/files/2014KauffmanReport_Clean.pdf

Walter, S. G.., & Dohse, D. (2009). The interplay between entrepreneurship education and regional knowledge potential in forming entrepreneurial intention http://hdl.handle.net/10419/28376

Williams, D. A. (2009). Understanding exporting in the small and micro enterprise. New York: Nova Science Publishers, pp.1-183

Yar, D. H., Wennberg, W., & Berglund, H. (2008). Creativity in entrepreneurship education. Journal of Small Business and Enterprise Development, 15(2), 304–320. https://doi.org/10.1108/14626000810871691